

أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية ANWAR GARGASH DIPLOMATIC ACADEMY

نظرة تحليلية

البحوث والتحليل

فبراير 2022

الدبلوماسية الهندية على أرض الواقع: بناء شراكة إستراتيجية بين الهند ودول الخليج

تلميذ أحمد

حقوق النشر: أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية 2022
بيان إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذه الوثيقة تُعبّر عن رأي المؤلف فقط ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية، باعتبارها جهة اتحادية مستقلة، وكذلك لا تُعبّر عن وجهة نظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

صورة الغالف: Indian Ocean, via Flickr

تلميذ أحمد

سفير الهند إلى المملكة العربية السعودية، وعمان، ودولة الإمارات العربية المتحدة سابقاً.

حصل السفير تلميذ أحمد على وسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الأولى تقديراً لمساهمته في تعزيز العلاقات بين المملكة العربية السعودية والهند، وهو يشغل الآن كرسي أستاذية Ram Sathe في الدراسات الدولية بجامعة سيمبويسيس الدولية في مدينة بونه بالهند. وألف السفير تلميذ أحمد العديد من الكتب، ويلقي محاضرات وينشر مقالات بانتظام عن الشؤون السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط وأوراسيا والمحيط الهندي وأمن الطاقة.



ملخص تنفيذي

◊ تعرض هذه النظرة التحليلية دراسة حالة للدبلوماسية الهندية على أرض الواقع ألا وهي السعي لصياغة شراكة إستراتيجية مع السعودية ودول الخليج.

◊ هذه النظرة التحليلية هي وجهة نظر أحد العاملين في المجال الدبلوماسي، والذي يسرد تجربته المباشرة عن الأحداث التي وقعت في فترات مختلفة بين 2001 و2010، والأسباب التي تقف وراء التحركات التي تُوّجت بالنجاح الدبلوماسي للهند.

◊ تُوثّق الورقة البحثية الخطوات التي رسمت ملامح العلاقات بين الهند والسعودية؛ لتتحول من إعادة فتح التفاعلات السياسية في 2001 إلى إبرام شراكة "إستراتيجية" في 2010. وتُظهر كذلك التقييمات الدبلوماسية للظروف السائدة التي أجراها المؤلف، والتي ساعدت في هذا التحول الجذري في العلاقات الثنائية.

◊ تُسلّط النظرة التحليلية الضوء على أهمية المعرفة الجيدة بالشؤون السياسية والمجتمع والثقافة في الدولة الموفد إليها السفير، وأهمية العلاقات الشخصية، والإحساس العميق بالتعاطف مع الدولة المضيفة وشعبها، والذي يتيح للدبلوماسي تقييم الفرص المتاحة لتعزيز العلاقات الثنائية.

◊ الهدف الرئيس من التجربة والتحليلات والملاحظات الشخصية التي ترد في هذه الورقة البحثية هو إثراء التدريب الدبلوماسي.

تفاصيل الموضوع

1981 في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقدّم هذا التحالف التمويل والتسليح لذلك النضال، حيث كانت باكستان تتولى الشؤون اللوجيستية والتلقين العقائدي والتدريب والدعم العسكري أثناء الصراع.

الهند لم تكن جزءاً في نضال المجاهدين ولم توافق على الدعوة إلى "الجهاد العالمي"؛ فقد رفضت من حيث المبدأ توظيف الدين لخدمة مصالح سياسية. ولذلك فإنه حين أن باكستان باتت الشريك السياسي والعسكري للنظم الملكية في دول مجلس التعاون على مدار فترة الحرب الباردة، لم يكن للهند أي تفاعلات سياسية تُذكر مع هذه الدول.

لكن الهند لم تكن مستبعدة بالكامل من المنطقة. ف منذ سبعينات القرن الماضي ومع اشتداد الحرب الباردة، شهدت الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط تدفقاً هائلاً للإيرادات بعد الارتفاع الهائل في أسعار النفط، والذي تم استخدامه فيما بعد لتمويل التطوير الشامل للبنية التحتية وخدمات الرعاية. وكان ذلك يتطلب موارد بشرية لا مثيل لها، وقد لجأت دول الشرق الأوسط إلى الهند لتلبية هذه المتطلبات، بالرغم من أن الهند كانت على الجانب الآخر في الحرب الباردة وبالرغم من عدم وجود روابط سياسية تستحق الذكر من الناحية العملية بينها وبين هذه الدول.

في ثمانينات القرن الماضي، وبالرغم من الجهاد المتواصل في أفغانستان، زاد الطلب على القوة العاملة الهندية. ويؤكد ذلك البيانات الإحصائية من تلك الفترة؛ ففي 1982 كانت الجاليات الوافدة في السعودية كالتالي: اليمنيون، أكثر من ثلاثة ملايين؛ المصريون، نحو مليون؛ الباكستانيون، نحو نصف مليون؛ الهنود، نحو ربع مليون شخص. بحلول 1990، تغير الوضع تغيراً جذرياً؛ فقد طرد اليمنيون، ووصل عدد الهنود إلى نحو مليون شخص، وفاق عددهم كل الجاليات الوافدة الأخرى.

وحظي الهنود بالتقدير لمهارتهم الفنية، وإحساسهم بالانضباط، وعدم انخراطهم في الشؤون السياسية المحلية. ولهذا عوّضت الهند غياب العلاقات السياسية والعسكرية بالثقة التي يحظى بها مواطنوها في مختلف دول الخليج العربي.

زيارة أنديرا غاندي في 1982

الاستثناء الوحيد لغياب التفاعلات السياسية رفيعة المستوى بين الهند والسعودية حدث في 1982، عندما زارت رئيسة الوزراء الهندية أنديرا غاندي المملكة، بناءً على دعوة وجهها لها ولي العهد السعودي آنذاك فهد بن عبد العزيز، والذي كان يتولى أيضاً منصب رئيس الوزراء. وتمت الزيارة في خضم أحداث جسيمة في المنطقة – الثورة الإسلامية في إيران، والحرب الإيرانية العراقية، والغزو السوفيتي لأفغانستان واحتلالها. وكان يعارض الاحتلال آنذاك المجاهدون الأفغان والذين كانوا يحظون بدعم السعودية وباكستان والولايات المتحدة، في حين أن الهند رفضت أن تنتقد صراحةً الحضور العسكري السوفيتي في المنطقة.

وبذلت السعودية جهوداً كبيرة أثناء الزيارة لإنهاء الابتعاد السابق للهند، وإعادة الانخراط السياسي معها، ومناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك. وكانت النتيجة الأبرز لهذا الحدث هو

انعكس الانقسام بين الهند وباكستان باستمرار على تعاملات البلدين مع دول الخليج، وأدى إلى تشكيل علاقتين مختلفتين للغاية من حيث محور التركيز والمحتوى. ففي الفترة المبكرة بعد الاستقلال في أغسطس 1947، فضّلت الدول العربية الهند كشريك سياسي؛ فقد رحبوا بسياسة عدم الانحياز للهند، ولم يشعروا بالراحة تجاه انضمام باكستان إلى حلف بغداد في 1955، والذي كان يضم إيران، والعراق، وتركيا. واستقبل جواهر لال نهرو، أول رئيس وزراء للهند، بحفاوة في المملكة العربية السعودية في 1956 كـ "رسول للسلام".

ولكن تغير الوضع مع الثورات الجمهورية في الشرق الأوسط، والتي بدأت بمصر في 1952، يعقبها العراق، ثم اليمن، وسورية، وليبيا. حيث وجدت الهند نفسها أكثر توافقاً من الناحية الفكرية مع الحكومات الثورية التي اعتنقت المبادئ القومية والعلمانية والاشتراكية، مقارنة بالنظم الملكية العربية.

وكان للحرب الباردة صداها في الشرق الأوسط؛ فقد انضمت النظم الملكية إلى باكستان في التحالف الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، في حين أن النظم الجمهورية العربية والهند كانت أكثر ارتباطاً مع الكتلة الشرقية، حيث أضحت الاتحاد السوفيتي الشريك السياسي والاقتصادي والعسكري الرئيس لها.

وبعد حرب 1967، تحوّل ميزان التأثير في الشرق الأوسط من مصر لصالح السعودية التي سعت بعد ذلك إلى تأكيد قيادتها على أساس وصايتها على المسجدين المقدسين في الإسلام، ونظمت مؤتمر قمة لقادة الدول الإسلامية في الرباط في 1969. ودُعيت الهند إلى هذا الاجتماع، ولكن، بناءً على إصرار باكستان، سُجبت أوراق اعتماد الوفد الهندي.

أدى هذا الإذلال إلى ابتعاد الهند طويل الأمد عن منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي تتخذ من جدة مقراً لها، وكان هذا التجمع هو الهيكل المؤسسي لملتقى الدول الإسلامية.

الانقسام بين الهند وباكستان في الخليج

أقامت باكستان، على مدار فترة الحرب الباردة، علاقات سياسية وعسكرية وثيقة مع النظم الملكية في الخليج؛ فمع تحوّل هذه المشايخ إلى دول بداية من سبعينات القرن الماضي، صارت باكستان شريكها الأمني، وساعدت في تحديث قواتها المسلحة، بناءً على التضامن في فترة الحرب الباردة، وكانت هناك قوات باكستانية أيضاً في معظم دول الخليج؛ فقد كان هناك 15,000 فرد من القوات العسكرية الباكستانية في السعودية بين 1968 و1988، وكان يعمل في الدول الأخرى أفراد باكستانيون لأغراض التدريب والصيانة.

وكان تمويل وإدارة نضال المجاهدين ضد الاحتلال السوفيتي في أفغانستان، والذي صار "جهاداً عالمياً" بدايةً من 1986، الأساس لشراكة إستراتيجية راسخة بين الولايات المتحدة الأمريكية وباكستان والنظم الملكية الخليجية والتي اجتمعت معاً منذ

الفقرة التالية في البيان الختامي المشترك:

"يرحب ولي العهد ترحيباً خاصاً بزيارة رئيسة وزراء الهند السيدة أنديرا غاندي إلى المملكة العربية السعودية في هذا المنعطف الخطير الذي تُشكّل فيه الأعمال العدائية والتوترات الجارية تهديداً خطيراً للغاية للمسلم الإقليمي والدولي. ويشير ولي العهد ورئيسة وزراء الهند إلى أن أمن واستقرار منطقة الخليج وشبه القارة الهندية مرتبطان ارتباطاً وثيقاً. (تمت إضافة الكتابة بالخط المائل للتأكيد). وفي هذا السياق أكدنا على ضرورة وأهمية الاتصالات الوثيقة والمنظمة وكذلك التبادلات الأكثر عمقاً وتنوعاً بين الهند والسعودية".

ولم تكن هذه الفقرة إشارة إلى الارتباط القوي بين أمن جنوب آسيا ودول الخليج وحسب، وإنما كانت إشارة كذلك لدول الخليج الأخرى لإقامة علاقات جديدة مع الهند.

ومرة أخرى، نصّت الفقرة المتعلقة بالعلاقات بين الهند وباكستان على:

"الجانبان... شددا على أهمية الحفاظ على مناخ يساعد في إجراء المزيد من المفاوضات بين الهند وباكستان لتحقيق أهداف عدم العدوان وعدم استخدام القوة عبر الترتيبات المقبولة لكلا الجانبين... وتم الاتفاق على أن تعزيز العلاقات بين الهند وباكستان سيخدم مصالح شعبي البلدين ويسهم في الأمن والاستقرار والسلام في جنوب آسيا وفي المنطقة بكاملها." (تمت إضافة الكتابة بالخط المائل للتأكيد).

وهنا، يتبين أن السعوديين التزموا بمنهج متوازن تجاه هذه القضية، وشددوا على التأثير الإيجابي للعلاقات الجيدة بين الهند وباكستان على جنوب آسيا وغيرها. وينبغي الإشارة مجدداً على أنه بالرغم من أن الزيارة تمت أثناء الحرب بين إيران والعراق والمراحل المبكرة من نضال المجاهدين في أفغانستان، لم يكن هناك أي محاولة من السعوديين للإصرار على أن تنحاز الهند إلى طرف ما.

وفي حين أن الفقرات من البيان المشترك تشير إلى احتمال حدوث تغييرات هامة في العلاقات الإقليمية، فإن اغتيال أنديرا غاندي في 31 أكتوبر 1984 وضع نهاية لهذه المحاولة الرامية إلى إعادة تنشيط العلاقات بين الجانبين. فقد واصلت السعودية والولايات المتحدة وباكستان تعزيز علاقاتها على أرض المعركة في أفغانستان، واستمر "الجهاد العالمي" في أفغانستان حتى 1989. ولم تضع الحرب المدمرة بين إيران والعراق أوزارها إلا في 1988. وهذه الأحداث، والتي كانت فيها الهند والسعودية على طرفي نقيض، كان من نتائجها أن الدولتين ظلتا بعيدتين عن بعضهما سياسياً لمدة 20 عاماً أخرى.

انزلاق الشرق الأوسط إلى الفوضى والغموض الذي اكتنف المنطقة كاملةً بسبب احتلال العراق للكويت، وحرب الخليج الأولى، والنظام اللاحق للتفتيش والعقوبات في العراق، وسياسة "الاحتواء المزدوج" التي طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق وإيران. وفي الهند كذلك، كان هناك اضطرابات سياسية، ونزاعات محلية، واضطراب اقتصادي شديد.

في يناير 1998، أصبحت رئيساً لقسم شؤون دول الخليج³ في وزارة الشؤون الخارجية. وفي غضون أشهر قليلة، في مايو 1998، اختبرت الهند قدراتها النووية. وكثراً، منذ عدة سنوات، تصف الخليج بأنه "جوارنا الممتد"، بما يعني ضمناً أن الأحداث في المنطقة تؤثر على مصالح الهند. بعد التجارب النووية، استنتجت أن العكس صحيح أيضاً - فما يحدث في جنوب آسيا له أيضاً تداعيات على الخليج.

ولهذا، اقترحت على الحكومة أن نتواصل مع دول الخليج على مستوى نائب الوزير (مستوى وكيل الوزارة في الهند) وأن نشرح لهم السبب وراء التجارب النووية، ونطمئن المنطقة بنوايانا الحسنة، ونبحث كيفية تطوير العلاقات الثنائية بيننا. ووافقت الحكومة على المقترح الذي تقدمت به، ووافقت زملائي رفيعي المستوى في الزيارات إلى دول مجلس التعاون الخليجي الست في يونيو ويوليو 1998. وكانت هذه الزيارات هي أول تواصل بين مسئولين رفيعي المستوى مع غالبية هذه الدول منذ سنوات عديدة. واشتكى العديد من قادة دول الخليج من أن الهند أهملت المنطقة، وتركت العلاقات التاريخية بين الجانبين تتدهور.

وفي طريق العودة من هذه الزيارات، استخدمت الآراء التي حصلت عليها من مختلف الدول لصياغة ورقة إستراتيجية تتضمن خطة لتطوير العلاقات مع دول الخليج في مجالات الشؤون السياسية، والطاقة، والشؤون الاقتصادية، ورعاية الجالية الوافدة.

ودعت الورقة إلى إطلاق مبادرات محددة لبناء العلاقات الثنائية مع كل دولة: زيارات منتظمة لكبار المسؤولين، وإبرام اتفاقات هامة (على سبيل المثال اتفاق ثنائي لحماية وتعزيز الاستثمار، واتفاق تجنب الازدواج الضريبي، واتفاق في شؤون الثقافة وغيرها) وتفعيل اجتماعات اللجان المشتركة، وإضفاء الطابع المؤسسي على الحوار الإستراتيجي الثنائي على مستوى المسؤولين، والتبادل المنتظم لزيارات وفود الأعمال والوفود الثقافية، مما يضع وتيرة منتظمة للتواصل الثنائي.

وشملت الورقة أيضاً خطة تنفيذية مدتها عامان لكل دولة؛ والتي يتم تحديثها كل عام بإضافة مدخلات ومعلومات جديدة. وقدمت هذه الورقة إلى كبار المسؤولين للاطلاع عليها، ثم اعتمدت من الوزير المعني، وبعدها صارت سياسة حكومية. ولهذا كانت الآثار غير المقصودة للتجارب النووية هي إتاحة فرصة لصياغة نهج جديد ونشط للعلاقات بين الهند ودول الخليج.

إعادة تنشيط العلاقات السياسية

كان المؤشر الأول على اهتمام السعودية بإعادة تنشيط العلاقات السياسية مع الهند هو الملاحظات الترحيبية التي أدلى بها ولي العهد آنذاك عبد الله بن عبد العزيز لوزير هندي كان يزور المملكة حينذاك لإتمام اتفاق تنظيم شؤون الحج في 1997: "لماذا نسيّتنا

إعادة بناء العلاقات السياسية

فتحت نهاية الحرب الباردة الباب لمواقف وتحالفات سياسية جديدة، غير أن ذلك لم يتبلور في الشرق الأوسط إلا بعدها بعقد من الزمان. فقد شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي

المحلية، وأصبح لهم حضور كبير في مجالات التجربة، والعقارات، والصحة، والتعليم، والخدمات المالية.

هجمات مومباي

بالرغم من أن العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، وخصوصاً السعودية، ازدهرت في السنوات التالية للحرب الباردة، كان هناك مجال لم يكد يحدث فيه أي تقدم؛ فمُنذ بداية التسعينات من القرن الماضي، كان العنف في ولاية جامو وكشمير الهندية يزداد تاجاً جراء تسلل المتطرفين عبر الحدود مع باكستان، واتخذ هذا العنف طابع الجهاد.

غير أن إحدى الآثار للعلاقات السياسية الوثيقة بين باكستان ودول الخليج على مدار فترة الحرب الباردة هو أن قادة الخليج لم يقتنعوا بأن هذه هجمات يشنها متطرفون يعتنقون نهج العنف، وواصلوا الاعتقاد بأن العنف يرتبط بقضية كشمير التي لم يتم حلها. وتطلب الأمر حدوث الهجوم على مومباي في نوفمبر 2008 ليتغير هذا التصور أخيراً.

ففي تلك الفترة، كُنْتُ سفير الهند إلى دولة الإمارات العربية المتحدة (2007-2010) وشاهدت بنفسي تأثير ذلك الهجوم الشنيع على الرأي العام المحلي والمخاوف التي سببها بين قادة ومسؤولي دولة الإمارات. فقد قَدِّمْتُ بعض العروض الإيضاحية عن الهجمات أمام مسؤولين أمنيين إماراتيين، وأدركت أن الهجمات جعلت المنطقة بكاملها تشعر بأنها مُعْرَضَةٌ للهجوم وغير آمنة.

هجمات مومباي، 26-29 نوفمبر 2008

وقعت سلسلة من الهجمات المنسقة على ١٢ هدفاً في مومباي على مدار أربعة أيام، ونفذ التفجيرات وعمليات إطلاق النار فريق مؤلف من عشرة أشخاص من جماعة لشكر طيبة المتطرفة ومقرها باكستان. وكانت الأهداف الرئيسية البارزة هي: فندق تاج محل الشهير، ومحطة قطارات تشاتراباتي شيفاجي، وفندق أوبروي تريدينت، ومقهى ليوبولد، ونايومان هاوس، وهو مركز ديني يهودي. وفي حين أن قوات الأمن قتلت تسعة من المهاجمين، فإن أحدهم، وهو أجمل كساب، مواطن باكستاني، قد قبض عليه. وفي المجمل، قُتِل ١٧٤ شخصاً وجرح أكثر من ٣٠٠ شخص في الهجمات.

كشفت التحقيقات اللاحقة التفاصيل الكاملة لتخطيط الهجمات وتنفيذها. ويوجد وصف مفضل للهجوم في: The Siege: The Attack on the Taj. Cathy Scott Clark, Adrian Levy

وقد أشرتُ إلى مستمعي الإماراتيين إلى أن هجوم مومباي له سمات لا يمكن إنكارها؛ إنه كان هجوماً جهادياً نفذه متطرفون يعملون من باكستان؛ وإن هناك احتمالاً كبيراً بأن تنقلهم من كراتشي إلى مومباي نظمتهم أجهزة باكستانية. ومن الواضح أن الهجمات لم يكن لها علاقة بقضية كشمير؛ فقد كانت هجمات إرهابية، حيث نفذ المتطرفون عمليات قتل عشوائية في أهداف مختلفة تم اختيارها عشوائياً عبر مومباي.

وسرعان ما اتضح بعدها أن علاقتنا في أعقاب هجمات مومباي

الهند؟" ورغم أنني وجدت هذه الملاحظة في سجل المناقشات بعد أن أصبحت رئيساً لقسم شؤون دول الخليج، فإنه لم يتم متابعة ذلك الأمر مباشرة؛ لأن الهند كانت تمر بفترة اضطرابات سياسية تولت فيها حكومات أقلية الحكم لفترات قصيرة؛ ثلاث حكومات في الفترة بين 1997 و 1999.

ومع تشكيل حكومة ائتلافية متماسكة في نيودلهي في 1999 برئاسة رئيس الوزراء أتال بهاري فاجبايي، وَّجَّهت المملكة العربية السعودية دعوة في بداية 2000 إلى وزير الشؤون الخارجية، جاسوانت سينج، لزيارة المملكة.

وكانت زيارة جاسوانت سينج إلى الرياض في 2001، والتي كانت أول زيارة لوزير خارجية هندي إلى المملكة، بدايةً للانخراط السياسي بين الهند والسعودية، وقد أضافت مضموناً وزخماً جديدين إلى العلاقات السياسية.

وبعد تنقية الأجواء، تحدث الوزيران بحُرِّية عن القضايا الإقليمية والدولية، ووجدوا تقارباً ملحوظاً في تصوراتهما. وعزز ولي العهد الأمير عبد الله حُسن النية بين البلدين بعد أن أهدى شخصياً حصانين عربيين من إسطنبول للوزير الهندي.

وظهر التأثير الإيجابي للانفتاح مع الهند في غضون أسابيع قليلة؛ فقد تواصل مئات من رجال الأعمال في الرياض وجدة والدمام مع وفد أعمال هندي زار المملكة في مايو 2001. وقبل ذلك بعامين، زار نفس الوفد هذه المدن ولم يلتق بأكثر من 10 أشخاص في كل مدينة.

وتوقفت الاتصالات السياسية رفيعة المستوى لفترة وجيزة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر من ذلك العام، حيث كان على السعودية أن تستخدم كل مواردها لإعادة التواصل مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية.

في يناير 2006، كان الملك عبد الله ضيف الشرف الرئيس في احتفالات الهند بيوم الجمهورية، وهي أول زيارة لملك سعودي إلى الهند منذ 1955. وقال الملك، عند وصوله، إنَّ الهند هي "بلده الثاني" ووقع على "إعلان دلهي" مع رئيس الوزراء مانموهان سينج، وكان الإعلان ينص على أن الهند والسعودية "شريكان إستراتيجيان في مجال الطاقة".

واقترن هذا التنشيط للعلاقات السياسية بتطورات أخرى؛ فقد بدأت الهند في تسجيل معدلات نمو مرتفعة، وصارت أحد المستهلكين الكبار للطاقة على مستوى العالم ومستورداً كبيراً للنفط والغاز الطبيعي من دول الخليج. وشهد العقد الأول من هذا القرن توسعاً كبيراً في العلاقات التجارية بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي؛ فقد أصبحت الأخيرة واحدة من أكبر ثلاثة شركاء تجاريين للهند وأكبر وجهة تصدير.

بحلول 2001، تخطت العمالة الهندية في دول مجلس التعاون الخليجي حاجز الخمسة مليون شخص، وتنوعت فئاتها لتشمل عدداً متزايداً من المهنيين وخصوصاً المهندسين المدنيين والمهندسين المعماريين، والمحاسبين القانونيين، ومديري الأعمال. ولم يكن الهنود أكبر جالية وافدة في كل واحدة من دول مجلس التعاون الخليجي وحسب، وإنما كانوا أيضاً الأغلبية في ثلاث دول وهي دولة الإمارات، وقطر، والبحرين. وبات رجال الأعمال من أصول هندية أيضاً من الأشخاص البارزين في الاقتصادات

وكان التحدي أمام السفارة هو الحفاظ على زخم العلاقات في كل مجالات التعاون الثنائي. ففي مجال الثقافة، نظمنا معرضاً كبيراً في المتحف الوطني في الرياض لأعمال الفنانين الهنديين، واللاتي عرضن أعمالهن مع الفنانين السعوديين. ونظمنا أيضاً "مهرجاناً سينمائياً دولياً" في القاعة الرئيسية بمقر السفارة، حيث عرضنا أفضل الأعمال السينمائية من الهند وغيرها من الدول على المشاهدين السعوديين، والذين لم يكن لديهم في ذلك الوقت دور سينما. وتنقلتُ أنا وزملائي كثيراً في مناطق مختلفة من المملكة، لكي ننقل رسالة التغيير في العلاقات خارج العاصمة لكل من الجمهوريين الهندي والسعودي.

ومهدتُ الأسس الراسخة التي وُضعت في 2010 الطريق لزهارة العلاقات بين الهند والسعودية وغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي. وأولى رئيس الوزراء نارندا مودي بعد ذلك عناية خاصة للعلاقات مع هذه الدول، حيث تكررت الزيارات إليها. في أغسطس 2015، بدأ مودي جولته في الشرق الأوسط بزيارة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي وضعت الأساس لتعزيز كبير ونمو سريع في العلاقات الثنائية.

وواقع الأمر فإن النموذج الهندي السعودي للعلاقات الإستراتيجية انعكس في اتفاقية "الشراكة الإستراتيجية الشاملة" المبرمة بين البلدين في يناير 2017. وتضمن ذلك توسعاً للعلاقات الثنائية في مجال الطاقة، حيث إن المجموعة الهندية الرائدة، ريلينس للصناعات، تخطط لإنشاء وحدة كبرى لتداول النفط والبتروكيماويات في دولة الإمارات، في حين أن التقارير تشير إلى أن شركة النفط الوطنية الإماراتية، أدنوك، على رأس قائمة الشركات الأجنبية التي سيتم وضعها في الحسبان لشراء حصة كبيرة ضمن الخصخصة واسعة النطاق لمصفاة بهرات بتروليم الهندية الكبرى.⁵

أكدتُ كل الزيارات التي قام بها رئيس الوزراء إلى عواصم الشرق الأوسط على مركزية الشراكات الإستراتيجية، والتي تقوم على درجة عالية من التصورات والنهج المشتركة بشأن القضايا الأمنية. وقد أعاد البيان المشترك مع السعودية في أبريل 2016 التذكير بعبارات البيان الختامي المشترك الصادر في الرياض في 1982، بعد زيارة رئيسة الوزراء أنديرا غاندي، حيث أشار إلى "الارتباط الوثيق بين أمن واستقرار منطقة الخليج وشبه القارة الهندية وضرورة الحفاظ على السلم والأمن لتحقيق التنمية في دول المنطقة". وانطلاقاً من هذه النقطة، تحدثتُ البيان عن مسؤولية البلدين تجاه تعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. وتضمن أيضاً دعوة البلدين إلى "تعزيز الأمن البحري في منطقة الخليج والمحيط الهندي".⁶

ومنذ ذلك الحين، أنشأ البلدان "مجلس الشراكة الإستراتيجية" برئاسة رئيس الوزراء الهندي وولي العهد السعودي. وعقد هذا المجلس اجتماعاً في الرياض في أكتوبر 2019 وأنشأ لجنيتين على المستوى الوزاري: لجنة تختص بالشؤون السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية، والأخرى تختص بالشؤون الاقتصادية والاستثمارية. ويدعم هاتين اللجنتين العديد من مجموعات العمل التي تجتمع بانتظام.

وتتولى لجنيتان رفيعتا المستوى الآن إدارة الشراكة الإستراتيجية بين الهند ودولة الإمارات وهما: مجموعة العمل المشتركة رفيعة المستوى المعنية بالاستثمارات والتي تجتمع على مستوى الوزراء،

ساعدت دول مجلس التعاون الخليجي في أن ترى الطبيعة الحقيقية للتهديد الإرهابي على الهند وتنظر إلى الهند باعتبارها شريكاً مهماً في مجال مكافحة الإرهاب.

شراكة "إستراتيجية"

في يناير 2010، أوفدتُ مجدداً إلى السعودية كسفير، وكان الهدف الرئيس الترتيب لزيارة رئيس الوزراء الهندي ماهمون سينج إلى الرياض، وهي زيارته التي جاءت رداً على زيارة الملك عبد الله إلى الهند في 2006. وفي التحضير لهذه الزيارة، استرشدتُ بما عرفته أثناء الفترة التي قضيتها في السفارة في أبوظبي، وهي أن المملكة على استعداد لرفع مستوى العلاقات مع الهند إلى مستوى الشراكة "الإستراتيجية".

وقد عنونتُ الورقة الرسمية التي قدمتها للوزارة بعنوان: "نحو شراكة إستراتيجية مع المملكة العربية السعودية"، وأشرتُ إلى أنه في حين أن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب سيكون هو المحرك لهذه العلاقات الجديدة، فإنه يفتح الباب أيضاً لتوسع كبير في العلاقات السياسية والأمنية.

وانعكست دقة هذا التصور في ترتيبات البروتوكول التي نظمتها المملكة لرئيس الوزراء الهندي. فقد زُيّنت كل الشوارع الرئيسية في الرياض بالأعلام الهندية وغُلقت فيها لافتات الترحيب الشديد. واستقبل الدكتور ماهمون في المطار ثلاثة من كبار الأمراء وهم الأمراء سلطان ونايف وسلمان بن عبد العزيز. وألقى رئيس الوزراء كلمة أمام مجلس الشورى، ووقف الحضور تحية له عند الوصول ومرات عديدة أثناء إلقاء الكلمة. وتحدثتُ أمام الطلاب في جامعة الملك سعود، ومنحه الملك السعودي أعلى وسام في السعودية، وهو وشاح الملك عبد العزيز.

وانعكس التزام السعودية بـ "الشراكة الإستراتيجية" في إعلان الرياض، والذي كان العنوان الفرعي له: "حقبة جديدة من الشراكة الإستراتيجية". وبعد نحو 30 عاماً من البيان المشترك بين الهند والسعودية في 1982 وتسع سنوات من زيارة وزير الشؤون الخارجية جاسوانت سينج، ينص الإعلان على:

"في ضوء التطور في العلاقات بين البلدين وفرص نموها في المستقبل، قرر القائدان رفع مستوى التعاون بين البلدين إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية لتشمل مجالات الأمن والاقتصاد والدفاع والشؤون السياسية".⁴

وبجانب التأكيد مجدداً على التعاون في مكافحة الإرهاب، أشار القائدان إلى أن العلاقات الثنائية المقترحة ستتخطى التعاون في مكافحة الإرهاب؛ لتشمل مجال الدفاع.

وتردد صدى التغيير في العلاقات فوراً في مختلف أنحاء المملكة، وخصوصاً في قطاعي الأمن والأعمال. فقد تبادلت الأجهزة المعنية معلومات هامة ومؤثرة للغاية عن حركة المتطرفين والأنشطة التي يخططون لتنفيذها في المنطقة. وأصبحت وفود الأعمال السعودية، والتي طالما كانت تقلق من الذهاب إلى الهند، تسافر بانتظام وبأعداد كبيرة، بحثاً عن فرص في مجال التجارة والاستثمارات والمشاريع المشتركة. (فقد زار ما لا يقل عن اثني عشر وفداً سعودياً الهند في السنوات القليلة الماضية.)

الجهود الممكنة للفصل بين الاثنين، وعندما يكون هناك تضارب فإنهم يبذلون قصارى جهدهم لتقليل التأثير السلبي على علاقاتهم مع الدولتين المتنازعتين.

وفي حين أن هذه الحالة للممارسة العملية للدبلوماسية لها إطار زمني ممتد يزيد عن عقد من الزمان، فإن الدراسة الأولى التي سُردت من قبل استغرقت شهراً واحداً، ولكنها أكدت على أهمية بعض الدروس الأساسية التي وردت في هذه الورقة البحثية.

والحوار الدفاعي السنوي - ويتم التعاون الدفاعي عبر لجنة التعاون الدفاعي المشترك على مستوى الوزارة، في حين أن محادثات ضباط الأركان للقوات البحرية تتم بين كبار القادة البحريين من الدولتين. وانعقد الاجتماع التاسع لفريق العمل المشترك في دبي في أكتوبر 2021، حينما أكد الوزراء على "أهدافهم الطموحة لتعزيز أنشطة التجارة والاستثمار" بين الدولتين.

ومما يدلُّ على العلاقات الدفاعية الوثيقة التي تتمتع بها الهند مع دول المنطقة الآن، نفذت القوات البحرية الهندية تمارين مشتركة مع القوات البحرية لكل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات.⁷

ملاحظات ختامية

تبيّن الفقرات السابقة أن العلاقات بين الهند والسعودية وبينها وبين دول الخليج الأخرى شهدت تغييراً كبيراً في الفترة من 2001 إلى 2010. ويرجع ذلك في معظمه إلى الجهود الدبلوماسية، أي القدرة على قراءة التغييرات في فهم قيادات الدول الإقليمية للأوضاع الخارجية واقتناص الفرص التي تتيحها الظروف السائدة لدعم المصالح الوطنية.

وربما يثير اهتمام دارسي الدبلوماسية الملاحظات التالية عن هذا الموضوع:

أولاً - أهمية التخصص الإقليمي: الإقامة الطويلة في منطقة معينة، ودراسة تاريخها، وشؤونها السياسية، واقتصادها، وثقافتها والاطلاع على آخر المستجدات حتى عندما لا يكون الشخص موفداً في المنطقة؛ فهذه قواعد أساسية لاكتشاف التغييرات في تصورات القادة وصانعي الرأي العام في المنطقة. التواصل مع سكان البلد ينبغي أن يمتد ليشمل مجموعة متنوعة، وألا يقتصر على فئة بعينها؛ فلا ينحصر في كبار المسؤولين وإنما يتضمن العاملين في الإعلام والأكاديميين ورجال الأعمال وقادة الطوائف الدينية.

ثانياً - ضرورة الصبر. تصورات ومواقف القادة الأجانب تتغير ببطء شديد؛ فهي وليدة فهمهم لجوانب موقف معين أو موضوع محدد والذي تكوّن على مدار فترة طويلة من الزمن ولن يتغير في عدة اجتماعات، بصرف النظر عن قوة أو إقناع العروض التقديمية التي يقدمها السفير. ففي نهاية المطاف، من وجهة نظر الزعيم الأجنبي، يقوم الدبلوماسي بعمله فقط - حيث يُقدّم حجة من جانب واحد لتناسب منصبه!

ثالثاً - يجب على الدبلوماسي ألا ينسى أبداً أنه في الشؤون الخارجية، لا توجد نتيجة صفرية لجهود المرء. فمجرد أنني ساعدت في تحسين العلاقات الهندية السعودية وعملت على نقلها إلى المستوى "الإستراتيجي" لا يعني أن العلاقات السعودية الباكستانية قد تدهورت. الدرس الرئيس هنا هو أن الدول تختلف علاقاتها بناء على رؤيتها لمصالحها.

لم يكن لدي صعوبة في فهم، على سبيل المثال، أن علاقات السعودية مع الهند لها منطلقات ومصالح مختلفة مقارنة بعلاقاتها مع باكستان - فقاداتها ودبلوماسيها يبذلون كل

Endnotes

1. Bruce Riedel, "Saudi Arabia: Nervously Watching Pakistan", Brookings, 28 January 2008, at: Saudi Arabia: Nervously Watching Pakistan (brookings.edu); also see: Historic Pak-Saudi Military Relations; How Pakistan's Armed Forces have served to strengthen the brotherhood over the years. | World Defense (world-defense.com)
2. Personal assessment of the author who was Indian Consul General in Jeddah in 1987-90, based on embassy records and discussions with local officials and prominent employers.
3. At that time, the Gulf Division looked after the six countries of the GCC, Iraq and Yemen.
4. "Riyadh Declaration: A New Era of Strategic Partnership", Ministry of External Affairs, Govt. of India, 1 March 2010, at: Riyadh Declaration: A New Era of Strategic Partnership (mea.gov.in)
5. Simon Watkins, "India and UAE strengthen energy ties with new oil deals", Oilprice, 11 October 2021, at: India And UAE Strengthen Energy Ties With New Strategic Oil Deal | OilPrice.com
6. "Indo-Saudi Joint Statement during the visit of Prime Minister to Riyadh", Ministry of External Affairs, Govt of India, 3 April 2016, at: India-Saudi Arabia Joint Statement during the visit of Prime Minister to Saudi Arabia (April 03, 2016) (mea.gov.in)
7. Rajeswari Pillai Rajagopalan, "A proactive Indian navy", ORF, 14 March 2021, <https://www.eurasiareview.com/14032021-a-proactive-indian-navy-upcoming-naval-exercises-analysis/>